

Distr.: General
22 July 2010
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٣٦٤، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في غينيا - بيساو"، أدلت رئيسة مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى بياناته وقراراته السابقة بشأن غينيا - بيساو، ويشير كذلك إلى أحداث الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٠، ويلاحظ المجلس جهود حكومة غينيا - بيساو من أجل تحقيق الاستقرار في هذا البلد، لكنه يعرب عن قلقه إزاء الوضع الأمني الراهن والتهديدات التي تواجه النظام الدستوري. ويشدد المجلس على الأهمية القصوى لوفاء كل من الرئيس والحكومة والزعماء السياسيين والقوات المسلحة وشعب غينيا - بيساو بمسؤولياتهم في العمل على تحقيق المصالحة الوطنية والمحافظة على الاستقرار والنظام الدستوري ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام سيادة القانون.

ويهيب مجلس الأمن بحكومة غينيا - بيساو أن تطلق على الفور سراح جميع المحتجزين في أحداث الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٠ أو أن تقدمهم للمحاكمة مع الاحترام الكامل لحسن سير العدالة.

ويشدد مجلس الأمن على أن الإصلاح الحقيقي للقطاع الأمني يتطلب إيجاد قوات أمن فعالة تتسم بالروح المهنية وتحمل المسؤولية، كما يتطلب احترام سيادة القانون. ومن ثم يهيب المجلس بحكومة غينيا - بيساو أن تهيئ الظروف الملائمة لإصلاح الخدمات الأمنية ويهيب بقوات الأمن، لا سيما القوات العسكرية، أن تفي بالتزامها بالخضوع للسلطات المدنية، ويهيب بالطرفين تنفيذ البرامج الحالية لإصلاح القطاع الأمني في موعدها المحدد.



ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء النمو المطرد في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فضلا عن نمو الجريمة المنظمة، مما يهدد السلام والأمن في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية. ويهيب المجلس بسلطات غينيا - بيساو إيجاد المناخ الملائم لكفالة فعالية الإجراءات الرامية إلى معالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك الإجراءات التي يدعمها المجتمع الدولي.

ويقر مجلس الأمن أيضا بالمسؤولية المشتركة للدول التي تُنتج أو تُستهلك فيها المخدرات، فضلا عن دول العبور، في اتخاذ التدابير الرامية لتحميل المسؤولية للجهات التي تشارك في الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو تيسير هذا الاتجار عبر غينيا - بيساو. ويرحب المجلس في هذا الصدد بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، بالتنفيذ الفوري لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك خيارات توقيع جزاءات تستهدف الأفراد الذين يتبين أنهم أعضاء أو داعمون لشبكة الاتجار في المخدرات. ويوافق المجلس على إبقاء الوضع قيد الاستعراض الفعلي والنظر في اتخاذ الإجراء الملائم.

ويرحب مجلس الأمن بالبيان الختامي للدورة العادية الثامنة والثلاثين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والذي تم الإعراب فيه عن الحاجة الملحة لإنشاء آلية تكفل سلامة المؤسسات المدنية للدولة في غينيا - بيساو. ويدعو المجلس حكومة غينيا - بيساو والمجتمع الدولي إلى التعاون التام مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد.

ويرحب مجلس الأمن بالمشاركة المستمرة للجنة بناء السلام ويدعو إلى التنفيذ الفوري لإطار عمل الأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية في غينيا - بيساو. ويرحب المجلس كذلك بدور مكتب بناء السلام المتكامل التابع للأمم المتحدة، في الجهود التي تقوم بها غينيا - بيساو من أجل تنسيق العمل الذي يقوم به الشركاء، لا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وبالمساعدة التي يقدمونها في مجال إصلاح القطاع الأمني.

ويقر مجلس الأمن بخطط الجمعية الوطنية الرامية إلى عقد مؤتمر وطني بشأن "التراعات في غينيا - بيساو: تفادي أسبابها، وحلها، والنتائج المترتبة عليها"

في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ويؤكد على ضرورة إجراء حوار سياسي حقيقي وشامل يهدف إلى كفالة التسيير الفعال لمؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية. ويرحب المجلس في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الزعماء الإقليميون، لا سيما الرئيس بيدرو بيرييز، رئيس الرأس الأخضر، لإقامة حوار بناء مع قيادات غينيا - بيساو.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، بالتقدم المحرز في معالجة تلك المسائل، وبشأن أي إجراءات إضافية تبرز الحاجة إليها لدعم الاستمرار في معالجتها“.
